



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مسار العلوم المالية والمحاسبية

تقرير تربص يدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الليسانس في علوم المالية والمحاسبية
تخصص مالية مؤسسة

ب عنوان :

أهمية التحليل المالي في الحد من قروض الاستغلال

دراسة حالة شركة الرواد للصناعة والخدمات

خلال الفترة (2013-2015)

تحت إشراف الأستاذ :

أ/ بديدة حورية

من إعداد الطلبة :

✓ السعيد بن قانة

✓ عثمان هيمة

✓ عبد الله بادي

✓ عبد الصمد مصباحي

الموسم الجامعي: 2016/2017

مقدمة

تعتبر المؤسسة الوحدة الأساسية في الاقتصاد، فالمؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الوظائف المتكاملة والمرتبطة لخدمة هدف معين، ولمعرفة الوضعية المالية عند دراسة حالة المؤسسة يتم الرجوع لهذه الوضعية باعتمادها على التقارير المالية والتحليل الخاصة بنشاط ونتائج المؤسسة .

ومما لا شك فيه أن التحليل المالي من أهم مهام الوظيفة المالية، وهو عبارة عن قراءة ودراسة و ترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ثم تحليلها لفهم مضمونها وإعطاء صورة تساعد على فهم الهيكلية المالية، والسياسات المتبعة من طرف المؤسسة وكذا إبراز الأهداف المسطرة والقرارات الخاصة بالتدفقات المالية .

و يعتبر قرار التمويل من أهم وأصعب القرارات التي تواجه المحلل المالي والمتعلقة بالسياسة التمويلية، فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من دون توافر الأموال. حيث تعتبر قروض الاستغلال من بين مصادر التمويل التي تسعى المؤسسة للحصول عليها لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استعمالها في تغطية نفقاتها، حيث تعود هذه القروض بالنفع على المؤسسة إذا أحسنت تسييره وسداده في الآجال المحددة وإلا أصبح عبئ يقع على عاتق هذه الأخيرة ويزيد التزاماتها ويغرقها في ديون هي في غنى عنها .

ومن بين المؤسسات نجد مؤسسة الرواد للصناعة والخدمات ذ.م.م، حيث تعد من المؤسسات الخاصة التي تنشط في القطاع الصناعي والخدمي ، و التي تسعى للحصول على الأموال كون الموارد المالية تزيد قدرتها على إدارة عملياتها الاقتصادية الحالية والمستقبلية وذلك في إطار الرؤية الإستراتيجية المتكاملة والتي تستند إلى خلق مزايا تنافسية.

وبناء على ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية :

- ما هو دور التحليل المالي في دراسة والحد من مخاطر قروض الاستغلال لمؤسسة الرواد للصناعة والخدمات ؟
- لمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:
- ما هي أهمية التحليل المالي وما مدى فعاليته في السياسة المالية للمؤسسة ؟
- ما هي طرق و أدوات التحليل المالي ؟
- ما هي مخاطر قروض الاستغلال ؟

وبغرض توضيح بعض الشيء يمكن إعطاء الفرضيات التالية :

- يعتبر التحليل المالي المحرك الأساسي للوظيفة المالية داخل المؤسسة
- تتمثل أدوات التحليل المالي في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية

- تتمثل مخاطر قروض الاستغلال في مخاطر السيولة

أسباب اختيار الموضوع : من أسباب اختيار الموضوع

- فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المالي للمؤسسات .

- معرفة أهمية قروض الاستغلال في تسيير المؤسسات واستمرارية نشاطها .

أهمية الدراسة : تكمن أهمية بحثنا في ما يلي

- إبراز أهمية التحليل المالي ودوره في الحد من مخاطر قروض الاستغلال .

- إثراء المكتبة ببحث جديد .

المنهج المستخدم :

من أجل انجاز بحثنا هذا اعتمدنا على المنهج الوصفي باعتباره الأكثر المناهج اعتمادا في الدراسات المالية والاقتصادية وهو الأسلوب الذي تتمثل فيه معالم الطريقة العلمية بشكل صحيح هذا فيما يخص الإطار النظري ، واعتماد المنهج التحليلي في الإطار التطبيقي للتفسير والتقييم للوصول إلى نتائج نضيف بها رصيد المعرفة من خلال هذه التقرير.

هيكل البحث :

حتى يتسنى لنا الإلمام بالجوانب المختلفة لموضوع البحث عمدنا إلى تقسيمه إلى فصلين مسبقا بمقدمة ومنتبوعا بخاتمة .

1 - الفصل الأول : تناولنا في هذا الفصل شركة الرواد للصناعة والخدمات ، تأسيسها ، هيكلها

التنظيمي ، الجوانب التقنية والتنظيمية إلخ.

2 - الفصل الثاني : سوف نتطرق فيه إلى التحليل المالي و قروض الاستغلال ، والدراسة التطبيقية على

شركة الرواد للصناعة والخدمات.

وفي الخاتمة سوف نتطرق إلى النتائج التي توصلنا إليها من خلال موضوعنا المدروس .

الفصل الأول :التعريف بشركة الرواد للصناعة و الخدمات ذم م.

المؤسسة عون من الأعوان الاقتصادية حيث أداؤها بشكل عام له أهمية خاصة في التفعيل للاقتصاد الوطني كما تعد شركة الرواد للصناعة والخدمات ذ.م.م، من الشركات الخاصة التي تنشط في مجال إنتاج الدقيق، ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بالتعرف أكثر عليها.

المبحث الأول: التعريف بالشركة محل الدراسة

تختلف التعاريف المقدمة للمؤسسات باختلاف الدراسات والأهداف التي تجرى كذلك الحال لشركة الرواد التي سنحاول تقديمها من خلال هذه الدراسة.

المطلب الأول: تقديم عام حول شركة الرواد للصناعة و الخدمات ذم م¹

1. تأسيس الشركة :

- إن شركة الرواد للصناعة والخدمات هي شركة إنتاجية و خدماتية ذات مسؤولية محدودة (S A R L)، وتنتج كل من الدقيق (الفرينة) والنخالة .

- انبثقت شركة الرواد للصناعة والخدمات عن عقد تأسيسي بتاريخ : 2001/04/22 تحت رقم : 001281 ،

حسب العقد التأسيسي للشركة فإن مسيرها السيد : بالنور إسماعيل ، ونائب المسير السيد : بالنور محمد

الساسري، مقيدة بالسجل التجاري الصادر بالوادي تحت رقم 0542380/B/01 ، وقد قدر رأسمالها حسب هذا

القانون الأساسي ب: 220.000,00 دج وذلك بمساهمة أربعة شركاء ، وتم تعديل هذا العقد في 2007/08/13

ليصبح رأس مال الشركة 20.000.000,00 دج ، ولتأخذ التسمية الجديدة : شركة الرواد للصناعة و الخدمات

، بعدما كانت تسمى : شركة مطاحن الرواد.

- وتخضع الشركة للقوانين والتنظيمات السارية المفعول في القانون الأساسي ، ويمكنها فتح فروع عبر كامل تراب

الوطن ، ويمكن تحويلها إلى أي مكان آخر في التراب الوطني بمجرد قرار من الجمعية العامة.

حدد عمر هذه الشركة بـ 99 سنة ابتداء من تاريخ قيدها بالسجل التجاري ما عدا في حالتي الحل المسبق أو التمديد

المنصوص عليه في القانون الأساسي.

وتقوم المؤسسة في نهاية كل سنة مالية بعقد جمعية عامة ، وذلك لمناقشة الوضعية المالية للمؤسسة ، والنتائج

المتحصل عليها خلال السنة المالية ، وكذلك تخصيص النتيجة ، إما لإعادة استثمارها أو توزيعها على الشركاء حسب

¹ وثائق من مصلحة الإدارة

الحصص ، كما تقوم الشركة بعقد اجتماعات دورية كل شهر لمناقشة صيرورة العمل ،وتقييم الأداء ،والوقوف على نقاط الضعف والقوة ،ودراسة الجوانب المتعلقة بالتمويل ،والمبيعات... الخ .

2. الموقع الجغرافي:

يقع مقر شركة الرواد للصناعة والخدمات بالمنطقة المتعددة النشاطات بكونيين ولاية الوادي ،على الطريق الرابط بين ولايتي الوادي وبسكرة ،ويحدها من الجنوب بلدية الوادي ومن الشمال بلدية قمار . حيث تقدر مساحتها الإجمالية بـ: 2000 م² وتقدر المساحة المبنية منها بـ: 1900 م²

المطلب الثاني : الجوانب التقنية والتنظيمية للمؤسسة¹ :

1. الجوانب التقنية : وتتضمن العناصر التالية

أ - التركيب الصناعي :

- مطحنتين : من صنع صيني شركة **Caifen Moeching** بطاقة إنتاجية تقدر بـ: 1100 قنطار من القمح اللين بالنسبة للأولى ،و 2000 قنطار من القمح اللين بالنسبة للمطحنة الثانية.
- مطامير التخزين للمادة الأولية :يوجد مطمور معدني سعته 1000 قنطار ،ومطمور إسمنتي سعته 700 قنطار .
- مطامير تخزين المنتجات التامة :ستة (06) مطامير لتخزين مادة الفرينة سعة كل واحد منهم تقدر بـ: 400 قنطار ،وأربعة (04) مطامير لتخزين مادة النخالة تقدر سعته بـ: 250 قنطار .
- و التجهيزات تعتبر حديثة ،حيث دخلت الوحدة الأولى في الاستغلال سنة 2010 ،أما الوحدة الثانية فدخلت في الاستغلال سنة 2013.

ب - مخازن الإنتاج :

لدى الشركة مخزين لتخزين المنتجات تامة الصنع ،إضافة إلى الفضلات و المهملات ،حيث تقدر مساحة الأول بـ: 600 م² ،أما الثاني فتقدر مساحته بـ: 400 م² و هو مستغل عن طريق الإيجار .

ج مطحقات وهيكل أخرى:

- مبنى إداري من ثلاثة طوابق:
- ورشات العمل:
- مبنيين خاصين بوحدي الإنتاج.

¹ وثائق من مصلحة الإدارة

2. الجوانب التنظيمية : وتتضمن ما يلي :

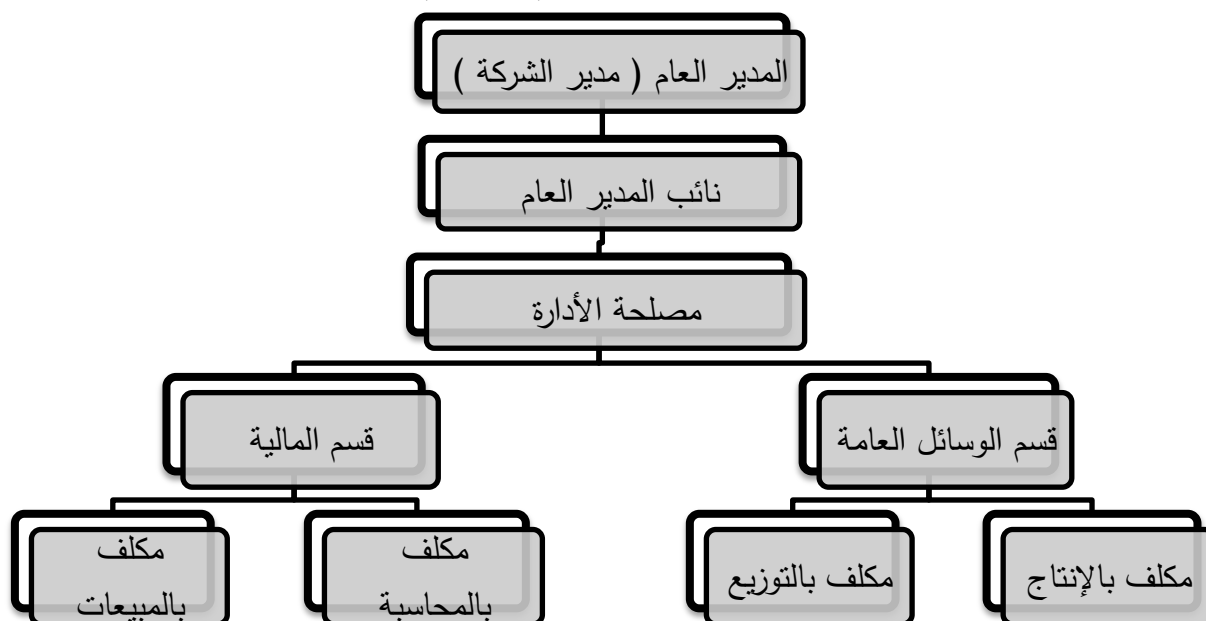
أ - الهيكل التنظيمي للمؤسسة :

الهيكل التنظيمي هو عبارة عن وسيلة أو تقنية تساعد في تقسيم العمل والترتيب السلمي والإداري من حيث تباين مصالح وأقسام الوحدة.

ونظرا لأن الشركة يغلب عليها الطابع العائلي للشركاء ، لم يتم وضع هيكل تنظيمي بصورة جيدة وواضحة ، كما أن الهيكل التنظيمي الموضوع لا يتسم بالتوسع الأفقي المعروف في المؤسسات الكبيرة ، ويتكون الهيكل التنظيمي للشركة كالآتي :

- **المدير العام (مسير الشركة):** ويتمثل دوره في الإشراف العام على الشركة وتسييرها ، وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المصالح والأقسام ، والمحافظة على السير الحسن لها ، كما يقوم بإمضاء الوثائق الإدارية وتوقيع الصكوك الخاصة بأموال الشركة ، كما يقوم بالعلاقات الخارجية ، من حضور لمختلف التفاعلات من ملتقيات وصالونات ... الخ.
- **نائب المدير العام (نائب المسير) :** ودوره يتمثل في مساعدة المدير العام ، فهو يسهر على صيرورة العملية الإنتاجية ، كما أنه ينوب المدير العام في حالة غيابه في كل المهام المنوطة به.
- **قسم الوسائل العامة :** ويتضمن هذا القسم قسمان هما :
- **القسم المكلف بالإنتاج :** وتتمثل مهمته في الإشراف على العمليات الإنتاجية ابتداء من دخول المواد الأولية إلى غاية خروجها في شكلها النهائي ، وكذلك التبليغ عن أي خلل قد يحدث على مستوى الوحدات الإنتاجية ، كما يقوم بعملية المراقبة والأمن داخل المصنع وكذلك الصيانة والمتابعة اليومية لمختلف الآلات ومعدات الإنتاج.
- **القسم المكلف بالتوزيع :** ويقوم هذا القسم بتسيير حركة المخزونات من المنتجات و العمل على التوزيع الجيد للعملاء ، كذلك توفير وسائل النقل ، القيام بمتابعة المخزون من الورشات إلى المخازن ، ومن ثم إلى العملاء ، وتنفيذ كل العمليات المتعلقة بالتوزيع.
- **قسم المالية :** سوف نتطرق له في المبحث الثاني

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للوظائف في الشركة.



المصدر : مصلحة الإدارة في المؤسسة

ب -تعداد العمال بالشركة و توزيعهم

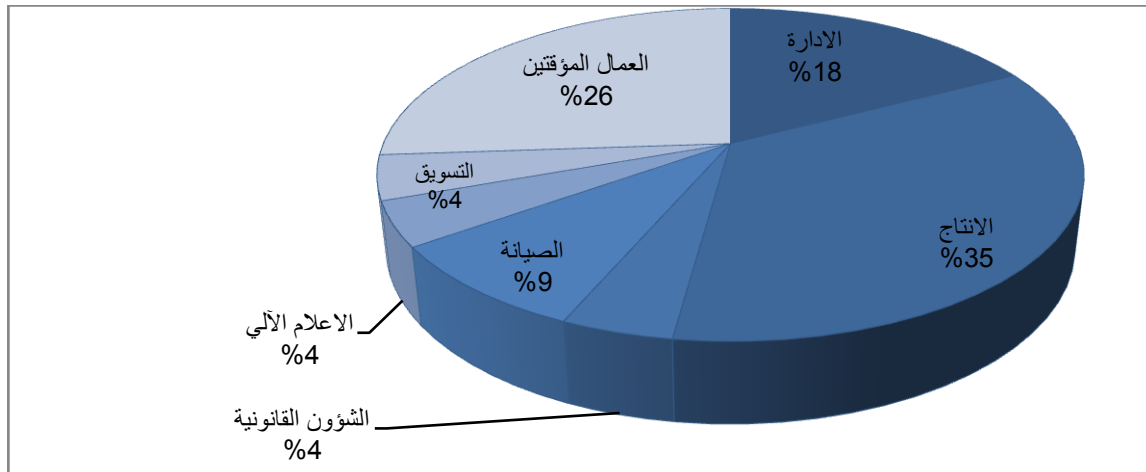
- تعداد العمال :يبلغ عدد العمال في شركة الرواد للصناعة والخدمات 23 عاملا منهم 6 عمال مؤقتين.
- توزيع العمال حسب المصالح : بين الجدول التالي عدد العمال و توزيعهم في شركة الرواد للصناعة و الخدمات لسنة 2014.

الجدول رقم (01) : توزيع العمال و عددهم في الشركة لسنة 2015.

المصالح	الإدارة	الإنتاج	الشؤون القانونية	الصيانة	الإعلام الآلي	التسويق	العمال المؤقتين	مجموع العمال
عدد العمال	04	08	01	02	01	01	06	23

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (2) : توزيع العمال و عددهم في الشركة لسنة 2015



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث : العملية الإنتاجية في الشركة¹.

1. منتجات المؤسسة و المواد المستعملة.

شركة الرواد التي نحن بصدد تحليلها هي مؤسسة صناعية ،والعملية الإنتاجية التي تتركز عليها هي تحويل مواد أولية والمتمثلة في القمح اللين إلى منتج نهائي وهو مادة الفرينة حيث تتعدد منتجات شركة الرواد وذلك باستعمال عدة مواد:

المواد المستعملة: تستعمل الشركة مادة القمح اللين كمادة أولية لإنتاج الفرينة ،إضافة إلى أكياس التعبئة من مادتي البلاستيك والورق.

المنتجات: دقيق (فرينة) بمختلف الأوزان التالية: 50 كغ ، 25 كغ ، 10 كغ ، 05 كغ ، 01 كغ.

النخالة بوزن: 25 كغ.

2. مراحل العملية الإنتاجية :وتتم هذه العملية بعدة مراحل نذكرها في ما يلي:

1 - مرحلة الترمين: تمثل هذه المرحلة بداية العملية في النشاط ،و تتم من خلال التوريد بالمادة الأولية (القمح اللين) ،لإنتاج مادة الفرينة ،إضافة إلى منتج ثانوي يتمثل في مادة النخالة ،وتقوم الشركة بشراء مادة القمح اللين من الديوان الجزائري المهني للحبوب (o a i c)،عن طريق تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية بسكرة (c c l s)،وتتبع هذه الخدمة بشهادة تحاليل لمادة القمح اللين المشتراة تبين فيها الصفات النوعية لها ،كما تتحمل الشركة في هذه المرحلة مصاريف النقل . تتم عملية وزن الشاحنة المحملة بمادة القمح اللين عند دخولها إلى مكان التفريغ ،ومن هنا تبدأ عملية التخزين الأولي ،والتي تتم فيها التصفية الأولية من الشوائب والزوائد.

¹ وثائق من مصلحة الإدارة

2- مرحلة الإنتاج: تعتبر هذه المرحلة محور وظيفة الاستغلال للشركة، وتتكون من عدة مراحل وهي كما يلي:

2-1- مرحلة تصفية وتنقية القمح من الغبار وفصل البذور الأخرى عنه: تتم عملية التنقية وفصل الزوائد عن القمح بواسطة آلات خاصة تعمل بشكل ترتبي من أجل الوصول إلى تصفية القمح وإخراجه بشكل جيد.

2-2- مرحلة إضافة الماء: في هذه المرحلة تتم عملية غسل القمح وزيادة الماء النظيف بواسطة آلة خاصة، وتتم هذه العملية الحساسة لرفع نسبة الرطوبة للقمح حسب نوعية القمح للوصول إلى نسبة الرطوبة المطلوبة.

2-3- مرحلة الانتظار: في هذه المرحلة وبعد عملية الغسل يتم وضع القمح المغسول في مطامير إسمنتية يتم خلالها امتصاص الماء، وتندوم هذه العملية مدة 12 ساعة ليصبح بعدها القمح جاهز لعملية الطحن.

2-4- مرحلة الطحن: وأهم مرحلة من مراحل الإنتاج بحيث أن المراحل السابقة ما هي إلا عملية تهيئة وتحضير لهذه المرحلة، وتتم عملية الطحن وفق المراحل التالية:

أ - عملية الطحن الأولى: وفيها يتم تفرغ القمح في آلة الطحن الأولى والتي تقوم بتقشير وتكسير القمح، وبعدها تتم عملية الغرلة لنتيجة الطحن الأولى بواسطة آلة الغرلة، ويستخرج في هذه العملية نسبة من الفرينة، والباقي يوزع على مجموعة من آلات الطحن حسب حجم و نوعية المادة الخارجة من عملية الطحن الأولى.

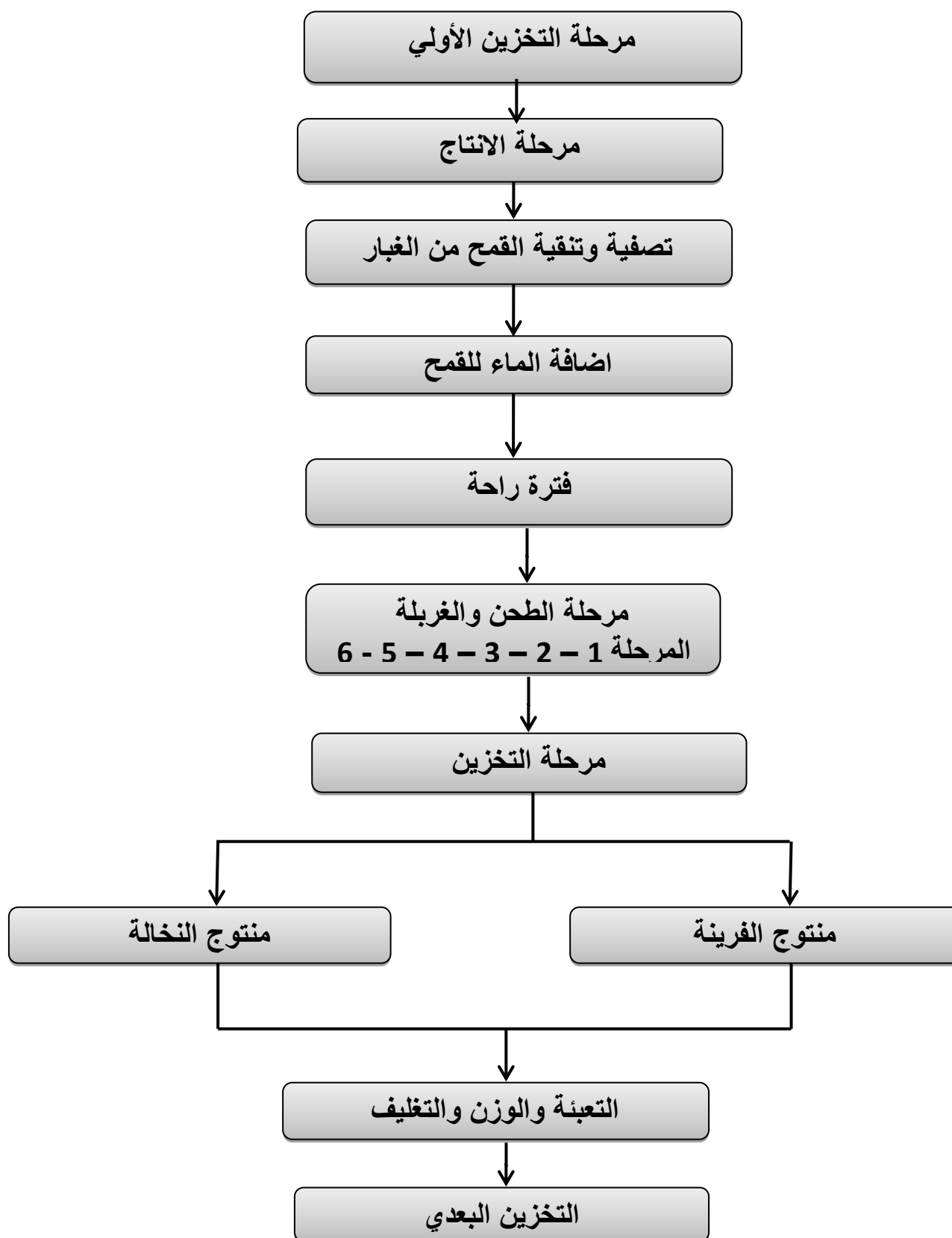
ب - عمليات متتالية من الطحن و الغرلة: كما ذكرنا سابقا فإن النواتج من عملية الطحن الأولى تأخذ مسار معين للطحن و الغرلة وفق معايير تقنية خاصة بعملية إنتاج الفرينة للوصول إلى المنتج التام الصنع وعادة ، أما نسبة رطوبة الفرينة فتتراوح ما بين 14% إلى 15% .

2-5- مرحلة التعبئة و الوزن و التغليف: وتتم في هذه المرحلة تعبئة المنتج التام الصنع من مادة الفرينة في أكياس ذات تعبئة مختلفة حسب الطلب بواسطة آلات التعبئة الخاصة ، و هي تقوم بمجموعة من العمليات من تعبئة و وزن وغلق، ويقوم عليها مجموعة من العمال، وكذلك الأمر بالنسبة لمادة النخالة.

3- مرحلة التخزين البعدي: بعد الانتهاء من الإنتاج تكون المنتجات جاهزة للتسويق و تنقل المنتجات إلى المخازن وتوضع في مكان بارد وجاف لتمكث مدة 24 ساعة قبل توزيعها على الزبائن.

4- مرحلة البيع و التوزيع: وهي المرحلة المهمة في أي مؤسسة إنتاجية، وبما أن شركة الرواد تنتج مادة أساسية وذات استهلاك واسع فإن عملية الترويج لا تكلف المؤسسة الكثير ولا تأخذ الوقت الكبير لأنها تتوقف فقط على نوعية الفرينة المنتجة، وبما أن منتجات شركة الرواد تتميز بسمعة طيبة لدى المستهلكين فإن هذه العملية لا تشكل عقبة لدى الشركة.

الشكل رقم (3) : مرحلة الإنتاج لشركة الرواد للصناعة و الخدمات



المصدر: من إعداد الطلب بناء على معطيات المؤسسة.

المبحث الثاني: مصلحة المالية و المحاسبة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمصلحة المالية والمحاسبة بالإضافة إلى تقديم المهام التي قمنا بها داخل المصلحة باعتبار هذه المصلحة تمثل محور دراستنا .

المطلب الأول: التعريف بمصلحة المالية والمحاسبة¹

تلعب مصلحة المالية والمحاسبة دور غاية في الأهمية والحساسية حيث يعود إليها الدور الأساسي في مواجهة المنافسة أو التصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي . وهذا من خلال عملياتها الأساسية التي تتركز على البحث في الاحتياجات المالية اليومية للمؤسسة والبحث في المصادر التمويلية بالكمية المناسبة والتكلفة الملائمة والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن وكذا مشاركة الإدارة العليا في قراراتها الخاصة منها قرارات اختيار الاستثمارات وتمويلها وفيما يخص لجوئها إلى القروض.

وتنقسم مصلحة المالية والمحاسبة بشركة الرواد إلى الفرعين التاليين:

1 - المكلف بالمحاسبة : ويقوم بما يلي :

- استقبال الوثائق المتعلقة بالحسابات البنكية للشركة.
- الحسابات المقدمة من طرف كل المصالح.
- مراجعة عملية التسديد وتحصيل الفواتير المختلفة.
- العمل على إعداد التقارير الخاصة بنشاط الشركة.
- تنظيم وترتيب مختلف الوثائق المحاسبية (فواتير، إيصالات استلام، .. الخ).
- إعداد الرواتب و الأجور.

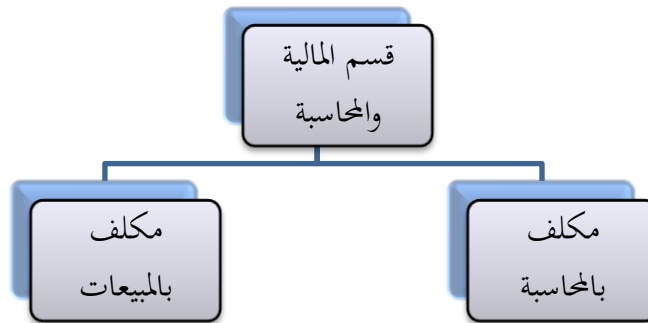
2 - المكلف بالمبيعات : ويقوم بما يلي.

- القيام بعمليات التسويق لمنتجات الشركة.
- عمليات الإشهار.
- دراسة تقلبات السوق.
- تنفيذ القرارات التسويقية للإدارة العليا.
- تنفيذ عمليات البيع.

¹ وثائق من مصلحة الإدارة

3 - الهيكل التنظيمي : الشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي للمصلحة بناء على التقسيمات السابقة:

الشكل رقم (4) : الهيكل التنظيمي لقسم المالية



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني : مهام المتربص في مصلحة المالية والمحاسبة :

- المصلحة التي تمت زيارتها في هذه المؤسسة هما مصلحة الإدارة التي أمدتنا بالوثائق العامة عن المؤسسة ومصلحة المالية التي أجرينا فيها دراستنا المتعلقة بالتحليل المالي وقروض الاستغلال .
- الأشخاص الذين تم التعامل معهم في هذه المؤسسة هم نائب المدير ورئيس قسم المالية .
- كان الحصول على المعلومات عن طريق الوثائق (الميزانية وجدول حسابات النتائج) وعن طريق المقابلة لبعض الموظفين (رئيس قسم المالية ...) .

- بعض نقاط القوة :

- التناسق بين الموظفين في هذه المصلحة .
- استخدام الإعلام الآلي وفر كثير من الجهد وسهل كثير من العمليات .

- بعض نقاط الضعف :

- نقص الاهتمام بهذه المصلحة وهو ما اتضح جليا في نقص العمال بها .
- عدم استعمال بعض نسب التحليل المالي مما يؤثر على القرارات المالية .

الفصل الثاني : أهمية التحليل المالي في الحد من قروض الاستغلال دراسة حالة شركة الرواد

المبحث الأول: الدراسة النظرية للتحليل المالي وقروض الاستغلال

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

1. مفهوم التحليل المالي

تعريف 1 هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر ، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) ، وتوقع ما سيكون عليه للوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار .¹

تعريف 2 :عُرف خليل الشماع التحليل المالي على أنه عملية منظمة من البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تفيد في عملية اتخاذ القرارات، و تقييم أداء الوحدات الاقتصادية في الماضي و الحاضر و توقع ما سيكون عليه المستقبل.²

2. أهمية التحليل المالي وأهدافه

أ. أهمية التحليل المالي: ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية³:

- ✓ يعتبر أحد مهام المدير في المنشآت المختلفة، ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال.
- ✓ تستخدمه الجهات المستفيدة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث توضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات.
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصوص من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى.
- ✓ تساعد النسب المالية والإحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات، وبالتالي يمكن اعتبار التحليل، أداة فعالة لزيادة فاعلية والتدقيق.
- ✓ يساعد في تقييم الشركات والمنشآت المختلفة تقييما شاملا، ويمكن من خلاله الحكم عليها بالاستمرارية في نشاطها أم لا.

¹ محمد الصيرفي ، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014، ص 113

² خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف إتحاد المصارف العرب، الأردن، ط2، 2006، ص 17

³ رمضان زياد ، أساسيات التحليل المالي، القاهرة، دار وائل للنشر، ط4، 1997، ص 129

✓ كما يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة.

ب. أهداف التحليل المالي : يحقق التحليل المالي الأهداف التالية :¹

✓ وضع تشخيص مالي عام للمؤسسة، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط الضعف والقوة في السياسة.

✓ بواسطة التحليل المالي، يمكن أن تحكم على التسيير المالي الماضي والتوازنات المالية الداخلية بين الربحية والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر المالية للمؤسسة.

✓ بواسطة التحليل المالي، يمكن الحكم على قرارات الإدارة العامة، وكذلك المديرية الفرعية فيما يخص الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح.

✓ يعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع التنبؤات المالية.

✓ المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل كلفة وأعلى عائد .

3. استعمالات وخطوات التحليل المالي

أ. خطوات التحليل المالي : يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي²:

✓ الحصول على خطاب التكليف : يعتبر الحصول على خطاب التكليف مرحلة هامة فبموجبها تحدد

الإطار الذي سيعمل فيه المحلل المالي ، إضافة إلى تحديد حقوقه وواجباته ومسؤولياته .

✓ تحديد هدف التحليل بدقه : إن أهداف التحليل تتفاوت من فئة إلى أخرى نجد أن نجاح العملية

التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .

✓ تحديد المدة الزمنية للتحليل المالي : ومعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها .

✓ تحديد المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف : أي تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق الهدف المنشود.

✓ التأكد من تطبيق المبادئ والفروض والسياسات السليمة على القوائم المالية : وذلك بالاعتماد على

مهاراته وتجاربه السابقة وتأهيله العلمي ، وقد يعتمد على تقرير مدقق الحسابات إذا كان ذو خبرة كافية.

✓ اختيار أسلوب التحليل المناسب .

✓ إعادة تبويب القوائم المالية لتلاءم أسلوب التحليل المختار .

¹ مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص16

² حابس إيمان ، دور التحليل المالي في منح القروض ، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010/2011 ، ص 37

✓ التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي ، في إبداء رأي في محايد ، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن .

✓ صياغة التقرير : وهو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر اقتراحات مناسبة للنتائج المتوصل إليها .

ب. استعمالات التحليل المالي

✓ مجالات التحليل المالي : تتم عملية التحليل المالي وفقا للخطوات الآتية¹ :

- التحليل الائتماني : الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضين وذلك بهدف التعرف على الإخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها .
- التحليل الاستثماري : يقوم به المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها كما إن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة .
- تحليل الاندماج والشراء : ينتج عن هذا التحليل تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو احدهما .
- التخطيط المالي : أي وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع في المستقبل.
- الرقابة المالية: هي تقييم ومراجعة الأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير و الأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب .
- تحليل تقييم الأداء: وذلك من خلال الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان.

✓ الأطراف المستفيدة من التحليل المالي : من أهم هذه الفئات ما يلي² :

- الدائنون: ويهتمون بتحليل المركز النقدي الجاري ورأس مال العامل للشركة . و حول قدرة الشركة على سداد الالتزامات الفائقة عليها ، والفوائد المترتبة عن هذه الالتزامات ووقت استحقاقها .
- المستثمرون : تكون اهتماماتهم موجهة نحو أسعار الأسهم وتقلباتها خلال الفترة القصيرة . و معدل العائد من السهم وعلى قدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق الأرباح .
- أصحاب المشروع : تكمن اهتماماتهم في تقييم أداء الأطراف الذين يقومون بتفويض إدارة ممتلكاتهم .
- الإدارة : إن اهتمامات الإدارة تكمن في الوضع المالي للشركة والربحية والنمو .

¹ أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة التحليل المالي، دار البداية، عمان، ط1، 2007، ص 127-128

² علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكورة ماستر أكاديمي تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2015/2014، ص 10-11

المطلب الثاني : قروض الاستغلال

1. مفهوم قروض الاستغلال¹ :

تعرف قروض الاستغلال بأنها تلك القروض الموجهة لتمويل الجانب الاستغلالي في المؤسسة والتي عادة ما تكون لمدة قصيرة لا تتجاوز السنة، أو بالأحرى تتراوح بين الشهر والسق كحد أقصى، وعادة ما يتم الوفاء به في نهاية العملية المستهدف تمويلها.

إذن فقروض الاستغلال تمنح من أجل تغطية عجز الخزينة، وسد الإختلالات الموجودة بين التكاليف والإيرادات . وترجع حاجة الطلب على هذا القرض إلى الأسباب التالية:

- ارتفاع نمو النشاط .
- الاحتياجات الموسمية .
- مواجهة الخسائر التي تعرضت لها المؤسسة .
- إجراءات توزيعات تفوق الموارد المالية المتاحة .

2. أنواع قروض الاستغلال² :

أ - القروض العامة :

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليست موجهة لتمويل أصل بعينة، وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزانة، وتلجأ إليها المؤسسة عادة لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة.

ب - القروض الخاصة :

توجه القروض الخاصة لتمويل عنصر من عناصر الأصول المتداولة وذلك بتحويل الديون إلى سيولة، أو الحصول على قروض بواسطة الرهن .

ج - القروض بالإلزام :

إن القرض بالإلزام لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك لا يعطي نقودا وإنما يعطي ثقة فقط، ويكون مضطر إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته.

¹ - منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق و المنشآت المالية ، مصر ، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1997، ص: 219.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص : 58 .

د - الخصم التجاري:

هو شكل من أشكال القروض القصيرة التي تمنحها البنوك، وتعد عملية الخصم بالنسبة للمؤسسة وسيلة من وسائل الدفع، فالمؤسسة ولغرض إثبات ديونها على الغير تتعامل بالأوراق التجارية (كالكمبيالات و سند لأمر...) وتنتظر الحصول على قيمة الورقة التجارية في الموعد المحدد، لكن ضرورات نشاط الاستغلال كثيرا ما تجعل المؤسسات حاملة الورقة محتاجة إلى المال لتسوية التزاماتها، فتلجأ إلى تحصيل قيمتها في شكل سيولة من خلال خصمها لدى البنك، وبالتالي فإن الخصم التجاري هو قيام البنك مقابل هذه العملية بدفع مبلغ الورقة التجارية للعميل قبل تاريخ الاستحقاق، وفي المقابل يستفيد البنك من ثمن يسمى سعر الخصم ويطبق هذا المعدل على مدة الانتظار فقط وتنتقل إليه (كل حقوق المستحق الأصلي).

3. دواعي التمويل بقروض الاستغلال : من دواعي التمويل بقروض الاستغلال ما يلي¹ :

أ - توسيع المخزون :

لأي سب كان تضخم المخزونات بشكل غير عادي و بدون ارتفاع الفرض المورد في الحجم والمدة، ومنه المؤسسة مجبرة على تكريس حصة أكبر من رأس مالها العامل لتمويل هذه الكتلة، وبالتالي ينتج أن قسما من رأس المال العامل موجه إلى توازن الخزينة سينخفض وتهدد المؤسسة مخاطر وهو ما يجبرها على خيارين :

✓ إما على المؤسسة أن تبحث على وسائل تضمن التمويل للمخزونات بدون تغيير قسم من رأس المال دعم لتوازن الخزينة .

✓ وإما تكريس قسم أكبر من مواردها لتمويل المخزونات، كما يجب عليها التدخل بواسطة أموال ذاتية لمواجهة عدم كفاية موارد الخزينة .

ب - حل مشاكل الخزينة : عند التطرق إلى مشاكل الخزينة لابد العودة إلى قواعد رؤوس الأموال .

إذا كان رأس مال المؤسسة يفوق احتياجاتها، يتضح أنه تم تمويل الأصول المتداولة غير المغطاة بالمواد الدورية، بل وينتج بالموازنة مع ذلك زيادة في الأموال المتوفرة .

4. خطر عدم تسديد قروض الاستغلال: من مخاطر عدم التسديد ما يلي²:

أ - المخاطر العامة : وهي التي ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج من إرادة كل من العميل

المقترض والبنك المقرض والتي قد يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرار الائتماني، كما لا تتصل هذه

¹ الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص: 67 .

² أحمد عبد الرحمن يسري ، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2003، ص74

المخاطر بنشاط العميل فقط أو بالقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه فحسب، ولكنها تمتد أحيانا لتؤثر في كافة القطاعات والمنشآت الأنشطة داخل المجتمع .

ب - المخاطر الخاصة : يرتبط هذا النوع من المخاطر بظروف ونشاط العميل، بالصناعة التي ينتمي إليها، وذلك عندما تنخفض إيرادات مشروعه، ويولد هذا أثرا غير مرغوب فيه على قدرة العميل وعلى رغبته في سداد مستحقاته .

يزداد هذا النوع من المخاطر في المؤسسات التي تعاني من نقص الموارد كعدم كفاية رأس المال العمل الدائم ووجود ديون كبيرة لا تستطيع خزينة المؤسسة تسديدها ومن الأسباب المؤدية إلى ذلك نجد :

— ضعف الإدارة و عدم قدرتها على التسيير الجيد .

— ظهور سلع بديلة لسلع العميل .

— الإنتاج بنوعية رديئة، وعلى العكس الإنتاج بنوعية جيدة لكن الأسعار مرتفعة ؟

— قدم التجهيزات الصناعية، وعدم مسايرتها للتطورات التكنولوجية .

— المشكلات العمالية .

المطلب الثالث : أدوات التحليل المالي في الحد من مخاطر قروض الاستغلال

1. التحليل بواسطة التوازنات المالية : بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات

على مختلف عناصر الأصول والخصوم ، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ،

بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة¹ في :

أ - رأس المال العامل : وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية :

من أعلى الميزانية : رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة

من أسفل الميزانية : رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل .

ب - احتياجات رأس المال العامل : هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد في المؤسسة ،

أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزونات ومدينوها بالديون قصيرة الأجل .

احتياجات رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل للاستغلال + احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = موارد الاستغلال - استخدامات الاستغلال

¹ صخري جمال عبد الناصر ، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة البترولية في الجزائر ، مذكرة ماجستير تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = موارد خارج الاستغلال - استخدامات خارج الاستغلال

ج - الخزينة : هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف ، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية .

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل الدائم .

الخزينة = القيم الجاهزة - تسيقات بنكية .

2. التحليل بواسطة النسب : تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح

بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة ومن أهم النسب :

أ - نسب السيولة¹:

✓ نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها

إلى النقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل ، ويتم حساب هذه النسبة وفق

العلاقة التالية :

$$\text{نسبة التداول} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{الخصوم المتداولة}) \times 100$$

✓ نسبة السيولة السريعة: تعتمد هذه النسبة على الأصول السريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة

. نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) / خصوم متداولة $\times 100$

✓ نسبة السيولة الجاهزة : تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من

ناحية السيولة حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل

بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها.

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = (\text{القيم الجاهزة} / \text{الديون القصيرة الأجل}) \times 100$$

ب - نسب النشاط : ومن بين هذه النسب ما يلي²:

✓ نسبة دوران المخزونات: تدل هذه النسب على عدد مرات تجديد المخزون و تكون شهرية في حالة

ضربها في 12 شهر وتحسب بالأيام في حالة ضربها في 360 يوم حيث تقيس هذه النسبة مدة دوران

المخزون في المؤسسة كل زيادة في احتياجات رأس المال العامل. و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = (\text{الاستهلاك السنوي} / \text{متوسط المخزون}) \times 360$$

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 104

² مجدي عمر، مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2013، ص 11

✓ نسبة أو معدل دوران الزبائن: توضح لنا هذه النسبة السياسة الإقتراضية للمؤسسة وتبين مدة الائتمان المفتوح للزبائن سواء بالأيام أو بالأشهر، و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = ((\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) / \text{مبيعات السنة}) \times 360$$

✓ نسبة دوران الموردين: يؤثر هذا الحساب على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين تشكل موارد هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال،

$$\text{معدل دوران الموردين} = ((\text{الموردين} + \text{أوراق دفع}) / \text{مشتريات السنة}) \times 360$$

نسب الربحية: ومن بين هذه النسب ما يلي¹:

$$\text{✓ نسبة مجمل ربح العمليات} = \text{مجممل ربح العمليات} / \text{صافي المبيعات}$$

حيث مجمل ربح لعمليات = صافي المبيعات - تكلفة المبيعات

$$\text{✓ نسبة صافي المبيعات} = \text{صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب} / \text{صافي المبيعات}$$

ويعود السبب حساب هذه النسبة قبل الفوائد والضرائب والإيرادات والمصروفات الأخرى لعدم سيطرة الإدارة على هذه العناصر .

$$\text{✓ معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضرائب} / \text{حقوق الملكية}$$

وتقيس هذه النسبة العائد المحقق للمساهمين من أموالهم المستثمرة في المؤسسة وان ارتفاع هذه النسبة يعبر عن كفاءة الإدارة على تحقيق عائد جيد على أموال الملاك .

$$\text{✓ معدل العائد على الاستثمار} = \text{صافي الربح بعد الضرائب} / \text{الأموال المستثمرة}$$

نسب التدفقات النقدية: إن تناول قائمة التدفقات النقدية بالدراسة والتحليل يمكن من تقييم مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، وبالتالي قدرتها على الاستمرار بنشاطها وسداد التزاماتها. ومن هذه النسب ما يلي:

$$\text{✓ مؤشر النشاط التشغيلي} =$$

$$\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي} / \text{صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضريبة}$$

$$\text{✓ نسبة التدفق النقدي التشغيلي} = \text{صافي التدفق النقدي التشغيلي} / \text{صافي المبيعات}$$

$$\text{✓ نسبة تغطية المطالبات المتداولة} =$$

$$\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي} / \text{متوسط المطالبات المتداولة}$$

¹ مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط1، 2011، ص327

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للتقرير

المطلب الأول: أدوات ومنهج الدراسة

1. منهج و مجتمع الدراسة

أ. المنهج المتبع في الدراسة :

من أجل معالجة الموضوع سنحاول استخدام المنهج الوصفي باعتباره الأكثر اعتمادا في الدراسات المالية والاقتصادية وهو الأسلوب الذي تتمثل فيه معالم الطريقة العلمية بشكل صحيح هذا فيما يخص الإطار النظري، واعتماد المنهج التحليلي في الإطار التطبيقي للتفسير والتقييم للوصول إلى نتائج نضيف بها رصيد المعرفة من خلال هذا التقرير.

وقد استخدم في التقرير مصدرين أساسيين للمعلومات:

✓ المصادر الثانوية : اعتمد على مصادر البيانات الثانوية والمتمثلة في الكتب والمذكرات و وثائق من

المؤسسة (الهيكل التنظيمي ، القانون الأساسي ... الخ) .

✓ المصادر الأولية : تمثلت هذه المصادر في القوائم المالية للمؤسسة لثلاث سنوات بغرض تفسير وتحليل

إشكالية التقرير المطروحة .

ب. مجتمع الدراسة : تمحور مجتمع دراستنا على معاينة القوائم المالية للمؤسسة (الرواد للصناعة والخدمات)

لثلاث سنوات .

2. متغيرات الدراسة :

أ. تحديد متغيرات الدراسة :

✓ التحليل المالي : يمثل التحليل المالي متغير مستقلا باعتباره عنصر استراتيجيا تتعرف المؤسسة من خلاله على

مخاطر قروض الاستغلال .

✓ قروض الاستغلال : يمثل المتغير التابع في هذا التقرير للكشف عن تأثير المتغير المستقل عن هذا الأخير

من خلال أدوات التحليل المالي للوصول إلى حل الإشكال المطروح ومعرفة وضعية المؤسسة .

ب. جمع متغيرات الدراسة :

سنحاول في هذه الدراسة معرفة مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وذلك من خلال استخدام

وتتبع المنهج التحليلي كأداة مساعدة في التقرير من خلال دراسة مختلف المؤشرات لدعم النتائج المتوصل

إليها.

المطلب الثاني: دراسة التوازن المالي ونسب السيولة والمديونية

1. دراسة وتحليل التوازن المالي

أ. حساب رأس مال العامل :

$$FRNG = \text{الموارد الدائمة} - \text{استخدامات ثابتة}$$

الجدول رقم (02) : رأس مال العامل

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
الموارد الدائمة	162111349	93614890	-42.25 %	126670442	35.31 %
- استخدامات ثابتة	90490367	92110432	1.97 %	104033860	12.94 %
FRNG	71620982	1540458	-97.85 %	22636582	13.69 %

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 3، 5

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس مال العامل موجب في السنوات الثلاث وذلك يدل على أن الموارد الدائمة كافية لتغطية الاستخدامات الثابتة وتحقيق فائض يغطي جزء من الاستخدامات المتداولة، إلا أنه انخفض في السنة الثانية بنسبة 97.85% بسبب الانخفاض في الموارد الدائمة بنسبة 42.25%، ليعود إلى الارتفاع في السنة الثالثة بنسبة 13.69% بسبب الارتفاع في الموارد الدائمة بنسبة 35.31%.

ب. حساب احتياج في رأس المال العامل :

$$BFR_{ex} \checkmark = \text{استخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}$$

الجدول رقم (03) : احتياج في رأس المال العامل للاستغلال

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
استخدامات الاستغلال	105016234	57645449	-45.11 %	72556356	25.87 %
- موارد الاستغلال	15572055	19953277	28.13 %	18455005	7.51 %
BFR _{ex}	89444179	37692172	-57.86 %	54101351	43.53 %

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 3، 5

من الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياجات رأس مال العامل للاستغلال موجب في السنوات الثلاث وهذا يدل على وجود احتياج مالي للمؤسسة أي أن هناك فاصل زمني بين آجال كل من العملاء و المخزونات و آجال الموردون، إلا أن الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال انخفض في السنة الثانية بنسبة 57.86% بسبب الانخفاض في

استخدامات الاستغلال بنسبة 45.11% مقابل ارتفاع في موارد الاستغلال بنسبة 28% ، ليرتفع في السنة الثالثة بنسبة 43.53% بسبب الارتفاع في استخدامات الاستغلال بنسبة 25.87% بما يفسر أن احتياجات الاستغلال أكبر من موارد الاستغلال وهذا راجع إلى ارتفاع في الاستخدامات المتداولة والقيم الجاهزة مقارنة بالديون القصيرة .

$$\checkmark \text{BFR}_{\text{hex}} = \text{استخدامات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}$$

الجدول رقم (04) : احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
استخدامات خارج الاستغلال	0	187200	0	2049380	9.95%
- موارد خارج الاستغلال	39682894	64927159	63.61%	80233192	23.57%
BFR _{hex}	-39682894	-64739959	63.14%	-78183812	20.76%

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 3، 5

من الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياجات رأس مال العامل خارج الاستغلال سالب في السنوات الثلاث وهو ما يدل على وجود فائض حققته المؤسسة من العناصر خارج الاستغلال، حيث ارتفع في السنة الثانية بنسبة 63.14% بسبب الارتفاع في موارد خارج الاستغلال بنسبة 63.61% ، ليرتفع في السنة الثالثة بنسبة 20.76% بسبب الارتفاع في موارد خارج الاستغلال بنسبة 23.57% بما يفسر أن احتياجات خارج الاستغلال أصغر من موارد خارج الاستغلال.

$$\checkmark \text{BFR}_{\text{ex}} + \text{BFR}_{\text{hex}} = \text{BFR}_{\text{g}}$$

الجدول رقم (05) : احتياج في رأس المال العامل الإجمالي

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
BFR _{ex}	89444179	37692172	-57.86%	54101351	43.53%
BFR _{hex} +	-39682894	-64739959	63.14%	-78183812	20.76%
BFR _g	49761285	-27047787	-154%	-24082461	-10.96%

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 3، 5

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي موجب في السنة الأولى وهذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة ، وهذا يدل على أن المؤسسة لديها احتياج مالي ولا بد من البحث عن مصدر مالي لتغطية هذا الاحتياج، وسالب في السنة الثانية و الثالثة بسبب الفائض الذي حققته المؤسسة من العناصر خارج الاستغلال والذي غطى الاحتياج الناتج عن دورة الاستغلال.

ج. حساب الخزينة الصافية بطريقتين :

طريقة 1 : $TNG = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$

الجدول رقم (06) : الخزينة الصافية

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
خزينة الأصول	21859697	28552245	%30.61	46719043	%63.63
- خزينة الخصوم	0	0	%0	0	%0
TNG	21859697	28552245	%30.61	46719043	%63.63

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 3، 5

نلاحظ أن الخزينة موجبة في السنوات الثلاث للدراسة ، حيث ارتفعت في السنة الثانية بنسبة 30.61 % بسبب الارتفاع في خزينة الأصول ، لترتفع كذلك في السنة الثالثة بنسبة 63.63 % بسبب الارتفاع في خزينة الأصول ، وهذا يعني أن المؤسسة لا تواجه عجزا ماليا وأنها تحقق توازنا ماليا على المدى القصير .

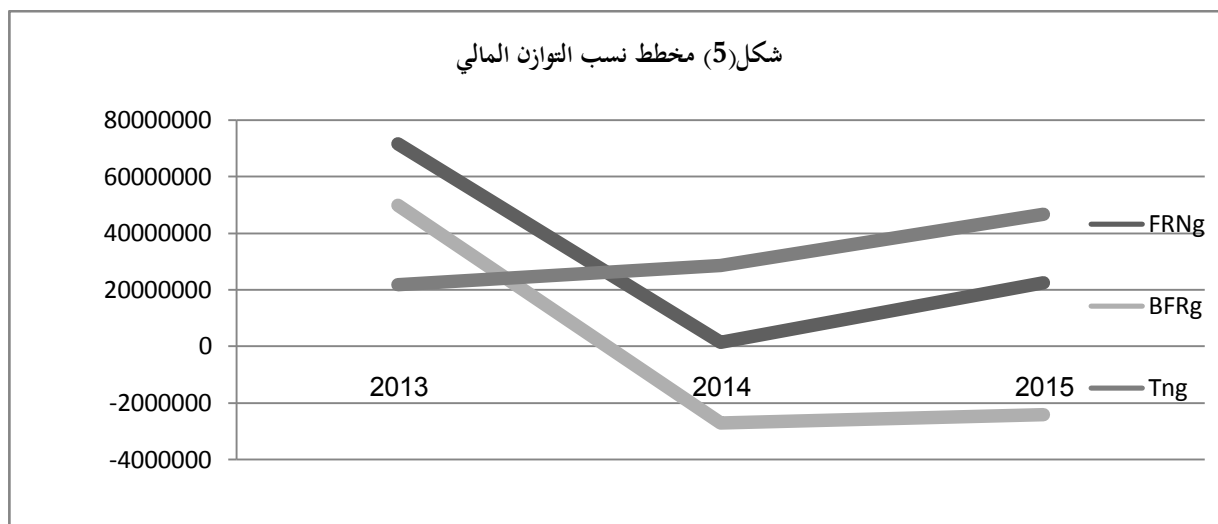
طريقة 2 : $TNG = BFR - FRNG$

الجدول رقم (07) : الخزينة الصافية

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
FRNG	71620982	1504458	%-97.82	22636582	%140
BFR -	49761285	-27047787	%-154	-24082461	%10.96
TNG	21859697	28552245	%30.61	46719043	%63.63

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 3، 5

نلاحظ أن الخزينة موجبة في السنوات الثلاث للدراسة حيث ارتفعت في السنة الثانية بنسبة 30.61 % بسبب الانخفاض في الاحتياج في رأس المال العامل بنسبة 154 % ، كذلك هو الحال في السنة الثالثة ليرتفع بنسبة 63.63 % بسبب الارتفاع الكبير في رأس المال العامل الإجمالي ، وهذا يعني أن المؤسسة لا تواجه عجزا ماليا وأنها تحقق توازنا ماليا على المدى القصير .



المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق

2. حساب نسب السيولة

أ. حساب نسبة التداول

الجدول رقم (8) : نسبة التداول

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
الأصول المتداولة	126875931	86384895	%-31.91	121324778	%40.45
الخصوم المتداولة	55254950	84880437	%-11.53	98688197	%16.27
نسبة التداول	2.29	1.02	%-55.46	1.22	%19.61

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 3، 5

نلاحظ أن نسبة التداول جيدة في السنة الأولى حيث فاقت المعدل المعياري الجيد وفي السنة الثانية انخفضت لتصل إلى الحد الأدنى وذلك بسبب الانخفاض في الأصول المتداولة بنسبة 31.91 % والخصوم المتداولة 11.53 % ، حيث ارتفعت في السنة الثالثة ارتفاعا طفيفا بنسبة 19.61 % وذلك بسبب الارتفاع في الأصول المتداولة بنسبة 40.45 % .

ب. حساب نسب السيولة المختصرة :

الجدول رقم (9) : نسب السيولة السريعة

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
الأصول المتداولة	126875931	86384895	%-31.91	121324778	%40.45
- المخزون	6587863	1703497	%-74.14	1328868	%-22
/الخصوم المتداولة	55254950	84880437	%53.62	98688197	%16.27
نسبة السيولة المختصرة	2.17	0.99	%-54.38	1.22	%23.23

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 3، 5

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة مقبولة على العموم لكنها انخفضت في السنة الثانية بنسبة 54.38% بسبب الانخفاض في الأصول المتداولة بنسبة 31.91% مقابل الارتفاع الكبير في حجم الخصوم المتداولة، لترتفع في السنة الموالية بنسبة 23.23% بسبب الارتفاع في الأصول المتداولة بنسبة 40.54% ، مما يفسر أن المؤسسة لا تعتمد على تسوية الالتزامات القصيرة الأجل على مخزون البضاعة وهذا مؤشر إيجابي .

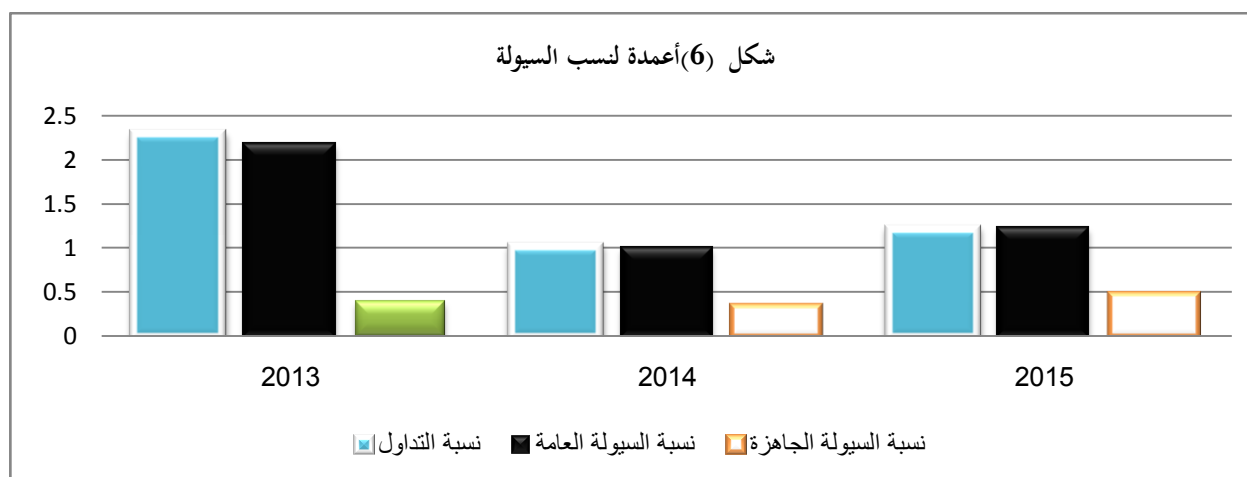
ج. حساب نسبة السيولة الجاهزة

الجدول رقم (10) : نسبة السيولة الجاهزة

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
القيم الجاهزة	21859696	28552245	%30.62	46719041	%63.62
/الخصوم المتداولة	55254950	84880437	%53.62	98688197	%16.27
نسبة السيولة الجاهزة	39.56%	33.64%	%-14.96	47.34%	%41

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 3، 5

نلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة الجاهزة خلال سنوات الدراسة مقبولة عموماً وذلك مقارنة بالمعدل النمطي ، لكنها انخفضت في السنة الثانية بنسبة 14.96% بسبب الارتفاع في الخصوم المتداولة ، لتعود إلى الارتفاع في السنة الثالثة بنسبة 41% بسبب الارتفاع في القيم الجاهزة بنسبة 63.62% ، مما يدل على أن لدى المؤسسة قيم جاهزة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل دون اللجوء إلى تسهيل المخزونات أو العملاء .



المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق

3. دراسة نسب المديونية

أ. حساب نسبة الديون إلى حقوق المساهمين :

الجدول رقم (11): نسبة الديون إلى حقوق المساهمين

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
مجموع الديون	131895440	84880437	%-35.64	117553025	%38.49
/ حقوق الملكية	51221279	48677938	%-4.96	52678824	%8.22
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	2.57	1.74	%-32.29	2.23	%28.16

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 3، 5

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة متذبذبة حيث كانت مرتفعة لكنها انخفضت في السنة الثانية بنسبة 32.29% بسبب الانخفاض في مجموع الديون بنسبة 35.64% ، لترتفع في السنة الموالية بنسبة 28.16% بسبب الارتفاع في حقوق الملكية ومجموع الديون بنسبة 8.22% و 38.49% على التوالي ، وهذا يدل على زيادة احتمالات المؤسسة على عدم القدرة على خدمت دينها قد يعرضها إلى مخاطر الإفلاس.

ب. حساب نسبة ديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية :

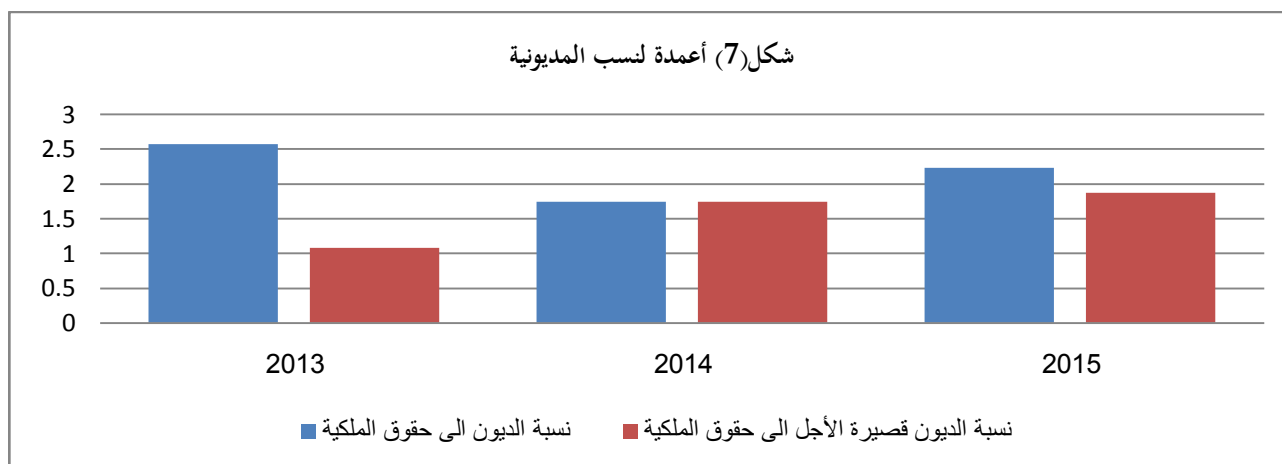
الجدول رقم (12) : نسبة ديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
خصوم متداولة	55254950	84880437	%53.62	98688197	%16.27
/ حقوق الملكية	51221279	48677938	%-4.96	52678824	%8.22
نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية	1.08	1.74	%61.11	1.87	%7.47

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 3، 5

نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة في زيادة مستمرة و أكبر من المعدل النمطي وهذا يعني أن المؤسسة في حالة خطر و اضطرت على الاعتماد على ديون قصيرة الأجل ، حيث ارتفعت في السنة الثانية بنسبة 61.11%

مقارنة بالسنة الأولى بسبب الارتفاع في الخصوم المتداولة ب 53.62 % ، كذلك هو الحال في السنة الثالثة حيث ارتفعت بنسبة 7.47 % بسبب الارتفاع في الخصوم المتداولة .



المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق

المطلب الثالث: دراسة نسب الربحية والنشاط

1. دراسة نسب النشاط

أ. حساب معدل دوران الزبائن :

الجدول رقم (13) : معدل دوران الزبائن

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
الزبائن	94649946	54941480	%-41.95	69949280	%27.31
مبيعات السنة	327741500	335368500	%2.32	383688500	%14.41
360×	360×	360×	-	360×	-
معدل دوران الزبائن	104	59	%-43.26	67	%13.56

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 2، 3، 4، 5، 6

من الجدول أعلاه نلاحظ أن خلال ثلاث سنوات الدراسة أن هذه النسبة مقبولة عموماً حيث تعد فترة تحصيل مقبولة مما يفسر عدم تساهل المؤسسة في منح الائتمان ، لكنها انخفضت في السنة الثانية والثالثة ، حيث انخفضت في السنة الثانية بنسبة 43.26 % بسبب الانخفاض في حسابات الزبائن ، وفي السنة الثالثة ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 13.53 % وهذا راجع إلى الارتفاع في حسابات الزبائن بنسبة 27.31 % .

ب. حساب معدل دوران الموردون :

الجدول رقم (14) : معدل دوران الموردون

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
الموردون	14055461	16984670	%20.84	15171814	%-10.67
مشتريات السنة	290748118	297991733	%2.46	335046888	%12.43
360x	360x	360x	-	360x	-
معدل دوران الموردون	17.4	21.03	%20.86	16.30	%-22.49

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 2، 3، 4، 5، 6

من الجدول أعلاه نلاحظ أن خلال ثلاث سنوات الدراسة أن هذه النسبة منخفضة جدا ، حيث كانت فترات السداد متقاربة مما يدل على أن المؤسسة تفضل الدفع النقدي ، حيث ارتفعت في السنة الثانية بنسبة %20.86 بسبب ارتفاع و الخصوم المتداولة بنسبة %20.84 لتتخف في السنة الثالثة بنسبة %22.49 بسبب الانخفاض و الخصوم المتداولة بنسبة %10.67

ج. نسب دوران المخزونات :

الجدول رقم (15) : معدل دوران المخزون

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
متوسط المخزون	6587863	1703497	%-74.14	1328868	%-22
الاستهلاك السنوي	295521822	302951753	%2.51	342464598	%13.04
360x	360x	360x	-	360x	-
معدل دوران المخزون	8.02	2.02	%-74.81	1.40	%-30.69

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 2، 3، 4، 5، 6

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن المؤسسة لا تحتاج لفترة طويلة لتصفية رصيدها من البضائع وهذا مؤشر جيد ، حيث أن هذه النسبة في انخفاض مستمر حيث انخفضت في السنة الثانية بنسبة %74.81 بسبب الانخفاض في المخزون بنسبة %74.14 ، كذلك هو الحال بالنسبة للسنة الثالثة حيث انخفضت بنسبة %30.69 بسبب الانخفاض في المخزون بنسبة %22.

2. دراسة نسب الربحية

أ. نسبة مجمل ربح العمليات

الجدول رقم (16): نسبة مجمل ربح العمليات

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
مجمّل ربح العمليات (النتيجة الصافية)	32219677	32416746	%0.61	41223901	%27.17
صافي المبيعات	327741500	335368500	%2.33	383688500	%14.41
نسبة مجمل ربح العمليات	%9.8	%9.7	%-0.01	11%	%13.4

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 2 ، 4 ، 6

من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالمعدل المعياري حيث تدل على أن الإدارة ليست لديها القدرة على التحكم في العناصر المكونة لتكلفة المبيعات ، حيث تميزت النسبة بالثبات في السنة الثانية مقارنة بالسنة الأولى ، لترتفع في السنة الموالية بنسبة 13.4% بسبب الارتفاع في مجمل ربح العمليات وصافي المبيعات بنسبة 27.17% و 14.41% على التوالي .

ب. نسبة صافي المبيعات

الجدول رقم (17): نسبة صافي المبيعات

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب (نتيجة الاستغلال)	14967883	12442395	%-16.87	16767321	%34.75
صافي المبيعات	327741500	335368500	%2.33	383688500	%14.41
نسبة صافي المبيعات	%4.5	%3.7	%-17.78	%4.4	%18.92

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 2 ، 4 ، 6

من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالمعدل المعياري حيث تدل على ضعف الكفاءة التشغيلية حيث هذه النسبة متقاربة لكنها انخفضت في السنة الثانية بنسبة 17.78% بسبب الانخفاض في صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب بنسبة 16.87% لتتدرك المؤسسة الوضع لتعود لترتفع في السنة الثالثة بنسبة 18.92% بسبب الارتفاع في صافي ربح العمليات قبل الفوائد و الضرائب بنسبة 34.75% .

ج. معدل العائد على حقوق الملكية

الجدول رقم (18): معدل العائد على حقوق الملكية

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
صافي ربح بعد الضرائب	13545934	9580644	-29.27%	13581530	41.76%
/حقوق الملكية	51221279	48677938	-4.96%	52678824	8.22%
معدل العائد على حقوق الملكية	26.44%	19.68%	-25.57%	25.78%	31%

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 2، 3، 4، 5، 6

من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة ضعيفة وهي تدل على ضعف كفاءة الإدارة في تحقيق عائد للملاك. حيث انخفضت في السنة الثانية بنسبة 25.57% بسبب الانخفاض في صافي الربح بعد الضرائب بنسبة 29.27% لترتفع في السنة الثالثة بنسبة 31% بسبب الارتفاع في صافي الربح بعد الضرائب بنسبة 41.76% .

د. معدل العائد على الاستثمار

الجدول رقم (19): معدل العائد على الاستثمار

البيان	2013	2014	معدل النمو	2015	معدل النمو
صافي ربح بعد الضرائب	13545934	9580644	-29.27%	13581530	41.76%
الموارد الدائمة	162111349	93614890	-42.25%	126670442	35.31%
معدل العائد على الاستثمار	8.3%	10.23%	23.25%	10.72%	4.79%

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملاحق 1، 2، 3، 4، 5، 6

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالمعدل المعياري وهي تدل على ضعف كفاءة الإدارة في تشغيل الموجودات في تحقيق الأرباح. لكنها في ارتفاع مستمر حيث ارتفعت في السنة الثانية بنسبة 23.25% بسبب الانخفاض في الربح أقل من الانخفاض في الموارد حيث $-29.27 < -42.25$ ، لترتفع في السنة الثالثة بسبب الارتفاع في صافي الربح بعد الضرائب و الموارد الدائمة حيث ارتفع بنسبة 41.76% و 35.31% على التوالي .

التقييم الشخصي

بعد تناولنا لموضوع أهمية التحليل المالي في الحد من قروض الاستغلال ودراسة حالة شركة الرواد توصلنا للنتائج التالية:

من خلال دراستنا التطبيقية يمكن الحكم على شركة الرواد أنها متوازنة مالياً، وهذا من خلال مؤشرات التوازن المالي حيث :

- $FRNg > 0$: في هذه الحالة تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى بواسطة الموارد الطويلة المدى ، وحقت فائض يمكن استخدامه في الاحتياجات المالية المتبقية .
- $BFRg < FRNg$: يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تمويل جميع احتياجات دورة الاستغلال بواسطة رأس المال العامل الإجمالي وبالتالي تحقيق فائض في الخزينة الصافية الإجمالية $Tng > 0$.
- وبناء على دراستنا لنسب السيولة لشركة الرواد تبين أن المؤسسة تحتفظ بمستوى جيد من السيولة يمكنها من مواجهة مخاطر قروض الاستغلال وذلك دون المبالغة في تجميد السيولة أو الحاجة لها، وهذا ما تعكسه نسب السيولة التالية :

- نسبة التداول متوسطة حيث لم تتجاوز الحد الأدنى مما يدل على أن المؤسسة قادرة على مجابهة التزاماتها قصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة .
- نسبة السيولة المختصرة مقبولة عموماً برغم استبعاد المخزونات من الأصول المتداولة إلا أن المؤسسة بقيت قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .
- نسبة السيولة الجاهزة جيدة حيث إن للمؤسسة القدرة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى تسهيل المخزونات أو العملاء.
- بعد دراسة وتحليل نسب النشاط نلاحظ:
- إن معدل دوران الزبائن أكبر من معدل دوران الموردين مما يفسر أن فترات التحصيل أكبر من فترات السداد هذا مما يعرض المؤسسة إلى خطر عدم التسديد .
- إن معدل دوران المخزون جيد حيث أن المؤسسة قادرة على تصريف المنتجات في وقت قياسي وهذا مؤشر إيجابي .
- ومن خلال دراسة نسب المديونية تبين أن :

- من خلال نسبة الديون إلى حقوق الملكية أن هذه النسبة مرتفعة حيث فاقت المعدل المعياري مما يدل على أن المؤسسة قد تواجه بعض الصعوبات إن لم تستغل هذه الديون أو الموارد أحسن استغلال .
 - إن نسبة الديون قصيرة الأجل في زيادة مستمرة وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون قصيرة الأجل مما يعرضها إلى مخاطر أكبر، وهذا ما يحتم عليها الاحتفاظ دائما بقدر معين من السيولة .
- وحسب دراسة نسب الربحية نستنتج :
- من خلال نسبة مجمل ربح العمليات وصافي ربح العمليات لهما دلالة أن المؤسسة تولد مستوى أرباح منخفض الأمر الذي يجعل قدرتها على السداد ضعيفة .
 - ومن خلال معدل العائد على حقوق الملكية تعبر عن عدم كفاءة الإدارة في تحقيق عائد مرضي للملاك، أما بالنسبة لمعدل العائد على الاستثمار فهي تدل على عدم قدرة الإدارة في تشغيل موجوداتها لتحقيق أرباح وهذا يؤثر على حصولها على قروض الاستغلال .

التوصيات:

- إن الهدف الرئيسي للتخليل المالي ليس الدراسة والتحليل فقط بل يتعداه لطرح اقتراحات وإعطاء حلول لمعالجة المشاكل ومنه نقترح على المؤسسة جملة من الحلول ونجزها في ما يلي:
- على المؤسسة مراقبة مستوى الخزينة بالإضافة إلى عدم الاعتماد بشكل كبير على قروض الاستغلال نظرا لخطورة هذا النوع من القروض لمخاطره المتمثلة في مخاطر عدم السداد .
 - على المؤسسة إعادة النظر في بنية الإدارة لتحسين مستوى الربحية لأنه يؤثر على قدرتها على الاقتراض وبالأخص قروض الاستغلال .
 - على المؤسسة أن تهتم بالوظيفة المالية داخل المنظمة لأنه من خلال دراستنا لاحظنا هناك ضعف فيها وعدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم للتسيير الجانب المالي إذا كانت تبحث عن أداء مالي ذو كفاءة .
 - على المؤسسة محاولة ضبط دورة الاستغلال ، وذلك من خلال دورة الزبائن والموردون إذ عليها أن تسرع عمليات التحصيل من العملاء والبحث عن فترات سداد أطول من الموردين.
 - على المؤسسة التشخيص المستمر والدوري لجميع وظائفها وبالأخص الوظيفة المالية وذلك لما له الأثر البالغ في مساعدتها على النمو والتطور ووضع الخطط وتنفيذ القرارات المالية.
 - على المؤسسة إعداد استراتيجيات وخطط لوضعها المالي لتجنب الوقوع في الأزمات وذلك من خلال ضبط الموارد المتاحة ومحاولة استخدامها بالطريقة المثلى .

خاتمة

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية للتحليل المالي و قروض الاستغلال كيفية الحصول عليها من طرف المؤسسات الاقتصادية، والمتثلة في طلب هذه القروض التي تستحق في فترة زمنية قصيرة الأجل، توجه إلى تمويل احتياجاتها الجارية - دورة الاستغلال - أو تغطية العجز المالي الطارئ، قصد شراء سلعة أو خدمات مرتبطة بدورة الاستغلال و قد تم التعرف على قروض الاستغلال و خطر عدم تسديد هذه القروض وآثارها على المؤسسة، مما يستوجب على المؤسسة بلّخذ كل الاحتياطات اللازمة التي تحميها من هذا الخطر، وبعض الطرق المتبعة لمواجهة هذه القروض كأدوات التحليل المالي التحكم في هذه المخاطر، وكذلك ضبط الوظيفة المالية باعتبار هذه الوظيفة المرآة العاكسة لمكانة المنظمة في المحيط الذي تنشط فيه.

وعلى ضوء هذا التقرير استخلصنا أن :

- ✓ التحليل المالي يمثل عملية بحث واستنتاجات تبنى على جمع المعلومات التي تعكسها القوائم المالية .
- ✓ التحليل المالي دور كبير في الحفاظ على السيولة المالية .
- ✓ تعتبر المؤشرات والنسب المالية عنصر أساسي لقياس مخاطر عدم التسديد.
- ✓ تستعمل المؤسسة قروض الاستغلال نظرا لسهولةها .

صعوبات الدراسة : من بين صعوبات الدراسة عدم تمكننا من الحصول على بعض الوثائق المالية والتي تساعدنا على دراسة أفضل للمشاكل المطروح، ومن بين هذه القوائم قائمة التدفقات النقدية، حيث تناول هذه القائمة بالدراسة والتحليل يمكن من تقييم مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، وبالتالي قدرتها على الاستمرار في النشاط وسداد التزاماتها.

وبعد دراستنا للموضوع جعلنا نتأكد بأن نهاية أي شيء ما هي إلا بداية لشيء آخر وهذا ما فتح لنا المجال لطرح إشكاليات لمواضيع جديدة يمكن أن تكون بحوث مستقبلية:

- ✓ مدى اعتماد المؤسسات الجزائرية على تطبيق أدوات التحليل المالي ؟
- ✓ أسباب العجز المالي في المؤسسات الاقتصادية ؟

الصفحة	فهرسة المحتويات
	الإهداء
	الشكر
I	فهرس المحتويات
II	فهرس الجداول
III	فهرس الأشكال
IV	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
2	الفصل الأول : التعريف بشركة الرواد للصناعة و الخدمات ذم م.
2	المبحث الأول : التعريف بالشركة محل الدراسة
2	المطلب الأول : تقديم عام حول شركة الرواد للصناعة و الخدمات ذم م
3	المطلب الثاني : الجوانب التقنية والتنظيمية للمؤسسة
6	المطلب الثالث : العملية الإنتاجية في الشركة
9	المبحث الثاني : مصلحة المالية والمحاسبة
9	المطلب الأول : التعريف بمصلحة المالية والمحاسبة
10	المطلب الثاني : مهام المتربص في مصلحة المالية والمحاسبة :
11	الفصل الثاني : أدوات التحليل المالي في الحد من قروض الاستغلال لشركة الرواد للصناعة والخدمات
11	المبحث الأول : الدراسة النظرية للتحليل المالي وقروض الاستغلال
11	المطلب الأول : ماهية التحليل المالي
14	المطلب الثاني : قروض الاستغلال
16	المطلب الثالث : أدوات التحليل المالي في الحد من مخاطر قروض الاستغلال
19	المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية للتقرير
19	المطلب الأول : أدوات ومنهج الدراسة
20	المطلب الثاني : دراسة التوازن المالي و نسب السيولة و المديونية للمؤسسة
26	المطلب الثالث : دراسة نسب النشاط و الربحية للمؤسسة
30	التقرير الشخصي
32	الخاتمة
33	قائمة المراجع
34	الملاحق

قائمة المراجع

أ الكتب باللغة العربية :

1. أحمد عبد الرحمان يسري ، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الإبراهيمية ،الإسكندرية ، 2003.
2. الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 .
3. أيمن الشنطي ،عامر شقر ، مقدمة في الإدارة التحليل المالي ، دار البداية ، عمان ، ط 1 ، 2007 .
4. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق،عمان، 2004 .
5. خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف إتحاد المصارف العرب، الأردن، ط 2، 2006.
6. رمضان زياد ،أساسيات التحليل المالي، القاهرة ،دار وائل للنشر، ط 4، 1997.
7. مبارك لسلوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004.
8. محمد الصيرفي ، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية،دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2014 .
9. مفلح محمد عقل ،الإدارة المالية والتحليل المالي ،مكتبة المجتمع العربي ،عمان ، ط 1، 2011.
10. منير إبراهيم هندي ،إدارة الأسواق و المنشآت المالية ، مصر ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1997.

ب مذكرات والرسائل :

1. بهدي عمر ،مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي ،مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2012/2013 .
2. حابس إيمان ،دور التحليل المالي في منح القروض ،مذكرة ماستر أكاديمي تخصص مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2010/2011 .
3. صخري جمال عبد الناصر ، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة البترولية في الجزائر ،مذكرة ماجستير تخصص مالية مؤسسة ،جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، 2012/2013 .
4. علاق فاطمة ، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة ، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الوادي ، 2014/2015 .